

التقرير الربع سنوي
الربع الثاني لعام ٢٠١٨

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر التوفيق في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر التوفيق ج.م	١٤٧,٢٧
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٧٢
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٠٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	
تليفون	١٩٨٥١
فاكس	+٢٠٢-٣٣ ٧٦٦٦٢٨١
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

محفظه الصندوق

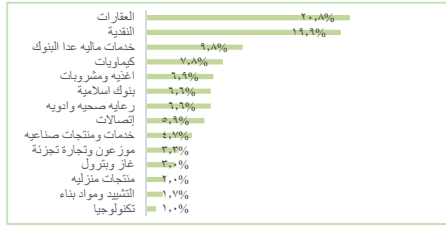
أكبر خمسة أسهم

أداء الصندوق

القطاع	المسهم	الفترة	الأداء
العقارات	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	الربع الثاني ٢٠١٨	-٢,٠%
العقارات	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سونيك	العائد منذ بداية العام ٢٠١٨	٨,٤%
كيماويات	سيندي كيرير للبتر وكيمويات	٢٠١٧	٣٠,١%
خدمات ومنتجات صناعية	السويدى الإلكترونيك	منذ ٥ سنوات	١٤٢,٨%
خدمات مالية عدا البنوك	المجموعة المالية هيرميس القابضة	منذ التأسيس	١٥٦,٦%

توزيع الأصول

أفضل أسهم من حيث العائد



القطاع	المسهم
رعاية صحية وادوية	ابن سينا فارما
خدمات مالية عدا البنوك	شركة سي أي كينيتال القابضة
غاز وبترول	الاسكندرية للزيت المعدنية

تحليل السوق

أداء سوق الأسهم

- انخفض أداء مؤشر EGX٣٠ بـ ٦,٣% في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مما أدى إلى أداء بلغ ٨,٩% منذ بداية العام. السبب الرئيسي لهذه الخسارة هو خروج المستثمرين من الأسواق الناشئة بسبب قوة الدولار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى بعض التسؤلات على النمو المتوقع. استمر المستثمرون الأجانب بقوة شرائية ليصبحوا صافين مشترون بمبلغ ٢,٥ مليار جنيه مصري. وهكذا يمتص موجة البيع من المستثمرين العرب (صافين باعتون ١,٠ مليار جنيه مصري) والمحلين (صافين باعتون ١,٥ مليار جنيه مصري).

- خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، إجمالي شراء المستثمرين الأجانب والعرب ١,٢ مليار جنيه مصري و ٤١١ مليون جنيه مصري على التوالي. لذا المستثمرون المحليون كانوا البائعين بمبلغ ١,٦ مليار جنيه مصري.

- أداء قطاع البترول والغاز يعتبر من أحسن القطاعات من حيث الأداء بسبب ارتفاع أسعار البترول مما كان واضح في أسهم القابضة الذي ارتفع بـ ٣٦,٥%، والاسكندرية للزيت المعدنية الذي ارتفع بـ ١٥,٠% بالإضافة إلى القابضة الكويتية الذي ارتفع بـ ١٥,٠%.

- بالإضافة إلى ذلك، شركة ابن سينا للأدوية كانت من أحسن الأسهم أداء خلال الربع بارتفاع بلغ ٢١,٦% ويرجع ذلك إلى توقعات بارتفاع أسعار الأدوية.

- ومن ناحية أخرى، الأسهم التي كان أداءهم أسوأ من أداء المؤشر هم شركة الشرقية للدخان بانخفاض بلغ ٢٢,٣% بسبب ارتفاع أسعار البوليبيروبيلين مما أدى إلى انخفاض هامش الربحية، بالإضافة إلى جولبال تيليكوم الذي انخفض ٢٨,٣% بعد أن شركة فيون سحبت عرض الشراء بسبب تأخر رد هيئة سوق المال. انخفاض شركة العربية للأسمنت بـ ٢٣,٩% بسبب انخفاض أسعار الأسمنت.

- أداء قطاع العقارات كان أسوأ من أداء السوق حيث انخفض سهم مصر الجديدة للإسكان بـ ٢٠,٣% وسونيك بـ ١٢,٥% وبالم هيلز بـ ١٢,٣% وسهم مدينة نصر للإسكان والتعمير بـ ١١,٠%، ويرجع ذلك لانخفاض إلى ارتفاع درجة المخاطرة في القطاع وحركة السوق التصحيحية الذي شهدها هذا الربع.

التطورات الاقتصادية

- أعلن البنك المركزي في بيان أن لجنة السياسة النقدية قررت الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ على الترتيب.

- انخفض عجز الميزان الجاري بـ ٥,٧% في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١٢ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة سببين رئيسيين: (١) ارتفاع صافي إيرادات السياحة إلى ٥,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٠ مليار دولار في العام المالي السابق مما يعطي مؤشر إيجابي على بداية تعافي القطاع. (٢) ارتفاع تحويلات المصريين من الخارج بـ ٢٣,٢% لتصل إلى ١٩,٥ مليار دولار.

- أعلنت الحكومة رفع أسعار الكهرباء على جميع الفئات بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود بمتوسط ٣,٨% لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي وفي إطار خطة إزالة دعم الطاقة في نهاية السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المتوقع أن تخفف تلك الزيادات فتورة دعم الطاقة بحوالي ٢,٥ مليار دولار مما يمثل ١% من إجمالي الناتج المحلي.

- وافق مجلس النواب على موازنة الدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ التي تستهدف نسبة عجز تبلغ ٨,٤% ولكن بفاصل مبدئي يبلغ ٢,٠% من إجمالي الناتج المحلي. تستهدف الموازنة الجديدة نسبة نمو في إجمالي الناتج المحلي تبلغ ٥,٨% مما سيعمل على خفض معدل البطالة إلى ١٠,٤% مع الحفاظ على معدل تضخم يبلغ حوالي ١٣%.

- أعلن البنك المركزي أن احتياطي النقد الأجنبي استقر عند مستوى ٤٤,٣ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨، بارتفاع بسيط بلغ ١١٩ مليون دولار، مما يعني نسبة تغطية واردات تقدر بـ ٨,٥ أشهر.

- بعد أن وصل معدل التضخم إلى أقل مستوياته منذ التعويم في مايو ٢٠١٨ (١١,٤%)، ارتفع إلى ١٤,٤% في شهر يونيو نتيجة قرار الحكومة بزيادة أسعار الطاقة.

استراتيجية الاستثمار

- شهد السوق انخفاض بلغ ١١,٠% من ١٨,٣٦٣ نقطة في أبريل إلى ١٦,٣٤٩ نقطة في يونيو بسبب خروج المستثمرين من الأسواق الناشئة بالإضافة إلى حفاظ البنك المركزي عن سياسته في خفض أسعار الفائدة بسبب ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى بعض الضغوط التضخمية على الأسعار. وبناء على ذلك توقع أن يتعرض السوق المصري لفترة من التذبذب نظراً للنظرة السلبية للأسواق الناشئة بالإضافة إلى الآثار التضخمية المتوقعة نتيجة اتجاه الحكومة لخفض الدعم.

- ورغم ذلك نعتقد أن نظرة السوق المصري مازالت جيدة في المدى المتوسط نظراً لآتي:

- مصر تطبق برنامج إصلاح اقتصادي جيد و قوي مدعوماً من صندوق النقد الدولي مما يؤدي إلى فرص نمو كبيرة على المدى المتوسط.

- نعتقد أن الآثار التضخمية الناتجة عن خفض الدعم سيتم احتوائها وسيعاد البنك المركزي سياسته التوسعية في نهاية ٢٠١٨ أو بداية ٢٠١٩.

- وجود عدد كبير من المطروحات الجديدة سواء من الحكومة أو القطاع الخاص سيتم طرحها في السوق المصري بداية من الربع الرابع من ٢٠١٨ مما سيؤدي إلى زيادة حجم السيولة والتداول في السوق المصري. نتيجة لذلك وللمساعدة أنتمز فترة التذبذب القادمة سنركز على الاستثمار في الشركات التي لديها وضع مالي قوي مما يسمح لهم أن يستفيدوا من الفرص المتاحة بتركز في قطاعات البترول والبتر وكيمويات.